كلمات عارية

تقبُّل العنف

■ شاكر الأنباري

المفارقة في العـراق اليوم ليس حقيقة انتشـار العنف، فنحن مجتمـع ظـل يعيشـ، ويتنفس العنف منذ عشـرات السـنين. ابتدأت الظاهرة بالعنف ضد القوى السياسية، والإثنية، ولم تنتـه بالحروب التي شـنها النظام السـابق علـى مدار حكمه، ليتوج ذلك بالعنف الطائفي، والمذهبي، والحزبي، بعد سقوط النظام. ولكن المفارقة تكمن بقضـية تقبل العنف، وهنا ينبغي الوقـوف أمام هذه الظاهرة. ظاهـرة تقبل العنف في المجتمع لها دلالات سـيكولوجية، لها علاقـة ربما بالفترة الزمنية التي عاشها المواطن العراقي وهو يرى حوله الجثث، والتصفيات، والمشـاهد البشعة للضحايا، سواء في الحروب أو التصفيات الطائفية والإرهابية. يرى ذلك منذ الطفولة وحتى اليوم. وقد كانت ظاهرة عامة في معظم المدن العراقية، ويصـعب الهروب من نتائجها وآثارها، حتى لأجيال قادمة. وهي كانت الأساس الـذي جلـب إلى الأرواح ثمرة تقبل ذلك العنف، حين يصـبح العنف مألوفا، شائعا، وجزءا من الحياة اليومية.

الأكـثر خطـورة مـن كل ذلك هـو تبرير العنـف أيضـا، وهنا يعاد تعريف العنف ويعاد تصـنيفه، لكي يصـبح الحديث عن عنـف مبرر أم لا. نعـم هناك عنف مبرر اليـوم، ويتقبله الفرد البسـيط، بل ويفرح له أحيانا، وهذا ما يمكن لمسه في ظاهرة شرعنة العنف إذا كان موجها ضد هذه الطائفة او ذلك الحزب. وهنا يكون لدينا عنفان، واحد غير مشـروع ومرفوض إذا ما وجـه الى العشـيرة الفلانية التـي ينتمي إليها الشـخص، أو الطائفـة أو الديـن، بينمـا يكـون ذات العنف ضـروريا إذا ما وجه الى الحزب المناوئ او الطائفة الأخرى.

هـذه الظاهرة تضـرب عميقا في النسـيج المجتمعي العراقي، ساهم في رفع رصـيدها غياب المعايير الأخلاقية والقانونية. ففـي كل جريمـة يمكـن أن يوجـد تبرير مـا لها، مـن الناحية الأخلاقيـة والسياسـية والعشـائرية. لكـن الجريمـة تبقـى جريمة، ويكون الفيصـل في هذا للقانون، وحياديته وفصـله عن الأهواء السياسـية والحزبية. وهذا ما لا يمكن تحققه في مجتمعنا أمام الفوضى الهائلة التي نعيشها.

ثمة جرائم اغتيالات ارتكبت في الشهور، والسنوات الماضية، خضـعت لهذه المفارقة، وثمة شرائح فرحت للاغتيال وتقبلته، وأخـرى حزنـت وأدانـت، ولـكلا الموقفـين خلفيـات طائفيـة وسياسـية، لكن الاغتيال يبقى اغتيالا مهما كانت التفسيرات. الاغتيـالات تعنـي غيـاب القانـون، وفلتـان الوضـع الأمني، واثبات جلي لوجود مافيات، وأجندات خلفية، وعصـابات قد تكون سياسـية او طائفية او إرهابية تمارس عملية الاغتيال. ومهمـا تكـن ذرائـع الاغتيـال، او دوافعـه، يظل ذلك مؤشـرا خطيرا على حالة عامة مزرية، يفتقد فيها المواطن، والمسؤول علـى حـد سـواء، الأمـان في حياتـه، وسـكنه، ووظيفتـه. والاغتيال، والعنف بصـورة عامة، إرهاب للآخر، للسياسـي المختلـف، والمذهب المختلف، والدين المختلـف، يدفعه اما إلى الانكفاء او الهجرة او المداهنة للطرف القوي، وكل ذلك يشـير الى خلل كبير في الحياة العامة.

خلـل كبـير في الطبقـة الحاكمـة، وخلـل كبـير في الشـارع والمجتمـع. ومجتمع خائـف لا يمكن ان يعيشـ حياة طبيعية مثـل بقيـة شـعوب العـالم، كمـا لا يمكنـه ان يتطـور ويبني مسـتقبلا واثقا. وليس غريبـا في مجتمـع يحكمـه العنف، والتصـفيات السياسـية والإثنيـة والحزبيـة والطائفية، ان يتسـيد فيـه الفاسـد، والقاتل، والانتهـازي، والفـارغ من أي ملمح إنسـاني. هنا حيث تضـيع الرؤى والمشاريع والخطط والمراجعات والقيم البشـرية وحتى البرامـج الوطنية، وهذا ما نحن عليه اليوم مع شديد الأسف.

المالكي: نرفض إهانة الأنبار ولن نغفر لمرتكبي جريمة "النخيب"

أمير الدليم يدعو رئيس الحكومة إلى التنحي ويتهمه بـ"التخبط في إدارة الدولة"

بغداد/ المدى

أكد رئيس الوزراء نوري المالكي انه لن يسمح لأحد بإهانة الأنبار والتجاوز عليها، ووصف مرتكبي جريمة النخيب بأنهم لا قيم ولا أخلاق لهم، حيث أقدموا على اعتراض مسافرين أبرياء في وسط الصحراء.

وشدد المالكي في تصريحات صحفية الى فضائية صلاح الدين على "ان المجرمين لا يميزون بين طائفة وأخرى فالذين استشهدوا وتم قتلهم من جميع الطوائف، وهذه حقيقة يجب أن يلتفت إليها من يريد إشعال الفتنة فالمغدورون كانوا في مركب واحد".

وبيّن رئيس الوزراء انه تابع القضية لساعات متأخرة من الليل: "لقد تابعت الموضوع في ذلك اليوم لحد الساعة الثانية ليلاً، ومازلت أتابع ولقد حصلت ملابسات وفهمٌ سيئ ومحاولات لإثارة الفتنة بعد اعتقال عدد من المشتبه بهم وهم الآن في بغداد يجري التحقيق معهم فان ثبت بحقهم شيء سينالون جزاءهم، إما إذا كانوا أبرياء فسيطلق سراحهم".

وندد المالكي بما وصفه التصريحات غير المسؤولة التي قد تؤدي الى إثارة الفتنة بين كربلاء والأنبار، مؤكدا على عدم السماح بإهانة أية محافظة عراقية قائلا "لن أتسامح في إهانة الأنبار وأية مدينة عراقية أخرى، ولكن اقول للذين أرسلوا الرسائل لإثارة الفتنة من موقع المسؤولية أين كنتم حين كانت الأنبار تعج بالقتل والدمار؟" وأوضح قائلا: "أنا الذي وقفت مع الأنبار وسأقف مع كل مدينة من مدن العراق عندما تتعرض لأزمة". من جانبه حمل أمير عشائر الدليم علي حاتم السليمان الحكومة المركزية ورئيس الوزراء مسؤولية اعتقال عدد من أهالي مدينة الرطبة على خلفية حادثة النخيب، داعيا المالكي الى "التنحي عن السلطة لتخبطه في إدارة الدولة وتعامله بنفس طائفي" بحسب تعبيره.

وقال السليمان في تصريح صحفي الى وكالة "كل العراق" أمس إن "الحكومة المركزية ورئيس الوزراء نوري المالكي يتحملان وبشكل مباشر مسؤولية اعتقال عدد من المواطنين من اهالي مدينة الرطبة التابعة لقضاء القائم على خلفية جريمة مقتل عدد من الزائرين من اهالي محافظة كربلاء في منطقة النخيب، واننا ندعو المالكي الذي بدا وكأنه يتخبط في إدارة الدولة ويتعامل بنفس طائفي الى ترك السلطة اذا كان عاجزا عن إدارتها".

واضاف ان "عشائر الأنبار ومسؤوليها المتمثلة بمجلس المحافظة ستصدر بيانا يكشف فيه حقيقة ما جرى من احداث جريمة النخيب والجهات التي تقف وراء عملية اعتقال المدنيين من الرطبة وانها ولم لن تتعاون او تتعاطى بعد الآن مع حكومة بغداد اذا لم يتم علاج المشكلة بطريقة صحيحة من خلال تشكيل لجنة مشتركة من محافظتي الانبار وكربلاء تشارك في التحقيق حول الحادثة بعد نقل المعتقلين الى بغداد"، مبينا انه "في حال عدم تحقيق ذلك فسيتم ضرب ومهاجمة أي قوة عسكرية سواء قادمة من بغداد او غيرها من المحافظات.

وتابع السليمان أن "جريمة حادثة النخيب كان مخططا لها منذ مدة وهي تدفع لأجندة سياسية طائفية منها اثارة قضية عائدية قضاء النخيب باعتبارها جزءا من المناطق المتنازع عليها بين محافظتي كربلاء والانبار، "لافتا الى ان "عملية قتل الزائرين المتوجهين الى سورية يستبعد ان يقف وراءها تنظيم القاعدة لان من بين القتلى من اهالي الانبار الذين غالبا ما يتجنب التنظيم قتلهم". واوضح ان "عملية اعتقال عدد من المواطنين من اهالي مدينة الرطبة تحمل اجندة طائفية واضحة، لانه طيلة ثلاث سنوات تمر الآلاف من القوافل والوفود من الزائرين من والى سوريا عبر محافظة الانبار دون ان يتعرضوا الى عملية قتل اوأي أذى، "داعيا الى "الإفراج عن المعتقلين الذين مازالوا رهن الإعتقال كمتهمين وليس متورطين في الجريمة".

يذكر ان قائد عمليات الانبار أعلن امس اعتقال ١٠من المتهمين بحادثة النخيب التي قال انها تمت بتخطيط خارجي.

و أبدى الحزب الاسلامي العراقي في محافظة الانبار استغرابه من عملية الاعتقال التي نفذتها قوة قادمة من كربلاء لعدد من المواطنين من ابناء قضاء الرطبة. وقال في بيان تلقت "المدى" نسخة منه نسخة امس ان "الذي حصل في منطقة النخيب من قتل للأبرياء من ابناء كربلاء والانبار وبغداد جريمة نكراء تركت في نفوسنا جميعا الألم البالغ، الا اننا فوجئنا بقوة عسكرية قادمة من محافظة كربلاء تختطف مجموعة من اهالي الرطبة من بينهم امام وخطيب مسجد".

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد أمر بنقل المعتقلين من اهالي الرطبة الى بغداد للتحقيق معهم حول حادث النخيب فيما دعا وخلال اتصال هاتفي مع نائبه صالح المطلك الى "التهدئة وايقاف الحملات الإعلامية والتراشقات الخطابية وتبادل الاتهامات من اجل تفويت الفرصة على الإرهابيين بتحقيق مآربهم الدنيئة" بحسب بيان للمطلك.

كما اصدر مكتب القائد العام للقوات المسلحة بيانا أمر فيه بالتحقيق مع المقصرين وإعادة النظر بالخطط الامنية على الطرق الخارجية المرتبطة مع دول الجوار.

وكانت مجموعة مسلحة قد قتلت في منطقة النخيب الاثنين الماضي ٣٠ مسافراً مدنياً كانوا في طريقهم الى سوريا لزيارة مرقد السيدة زينب.

الأمم المتحدة: الشركات الأمنية استغلت الحصانة لتمارس الجرائم

دولة القانون تلمّح إلى إمكانية إعفاء المدربين من المساءلة القانونية بالتشاور مع الفرقاء

بغداد/ المدى

أكد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، أمس، أن الحصانة الممنوحة للشركات الأمنية العاملة بالعراق أعاقت مقاضاة مرتكبي الانتهاكات خلال مدة ستة أعوام، فيما ألمح ائتلاف دولة القانون الى إمكانية إعطاء الحصانة الى المدربين الأميركيين الذين من المقرر إبقاؤهم بعد ٢٠١١ بعد اخذ موافقة بقية الكتل السياسية.

وقال مجلس حقوق الإنسان في تقرير صدر عنه امس وحصلت "المدى" على نسخة منه، إن "الحصانة الممنوحة للشركات الأمنية حالت دون مقاضاة مرتكبي الانتهاكات بالعراق في المحاكم العراقية أو التي تمت في بلدانهم الأصلية"، معربا عن قلقه "من عدم مساءلة منفذي هذه الحوادث التي وقعت في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٩".

وأضاف المجلس أن "العراق عانى في العقد الماضي من سلسلة حوادث بارزة تورطت فيها الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، كحادث إطلاق النار في ساحة النسور في العام ٢٠٠٧"، مبينا أن "الأعوام الأخيرة شهدت انخفاضا في تلك الحوادث بسبب انخفاض أنشطة تلك الشركات المتصلة بالمجال العسكري في العراق، وإحكام التنظيم الذي تقوم به السلطات العراقية، فضلا عن جهود الولايات المتحدة لتشديد الرقابة على شركاتها".

وأكد المجلس أن "ضحايا هذه الانتهاكات وأسرهم ما زالوا في انتظار العدالة"، مشيرا إلى انه "على الرغم من انخفاض حوادث الشركات الأمنية، إلا أن العراق لا يزال يكافح لمنح تلك الشركات الحصانة القانونية بموجب القانون رقم ١٧ الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة".

ورحب المجلس بـ"نص الاتفاق المبرم بين العراق والولايات المتحدة العام ٢٠٠٩ والذي يلغي الحصانة الممنوحة لبعض الشركات الأمنية الخاصة المتعاقدة في العراق"، موضحا أن "العراق اعد تشريعا لتنظيم الشركات الأمنية في العام ٢٠٠٨، إلا انه ما زال قيد النظر".

وفي سياق آخر، لا تزال قضية اعطاء الحصانة الى المدربين الأميركان المقرر بقاؤهم بعد ٢٠١١ محل جدل، فبالرغم من تأكيدات وزارة الدفاع الأميركية وتصريحاتها غير مرة ان الحصانة تحصيل حاصل، الا ان لجنة الأمن والدفاع رفضت ذلك.

وقال عضو اللجنة النائب عمار طعمة في تصريح صحفي الى وكالة "كل العراق" ان "هناك عدداً من الضوابط التي تحكم عملية التفاوض على مسألة إبقاء مدربين وخبراء اجانب لتدريب القوات العراقية بحيث لا يمكن لها المساس بالسيادة العراقية"، مشيراً الى أن "من تلك الضوابط أنه لا يمكن القبول بمنح الحصانة لهؤلاء المدربين أو الخبراء بالإضافة الى أن عدد المدربين أو الخبراء لا بد أن يكون متوازناً مع الحاجة الحقيقية.

وأضاف طعمة انه "يوجد هناك عدد من المدربين والخبراء لا نقبل بأي زيادة تخالف هذه المعايير المعمول بها على مستوى العالم، مبيناً أن "الاتفاقية الأمنية نصت على أن آخر موعد لتواجد القوات الأمريكية نهاية كانون الأول عام ٢٠١١".

وأوضح أن "جميع الكتل السياسية أجمعت في اجتماع الثاني من آب الماضي بأنه لا حاجة لوجود قوات قتالية بعد الانسحاب الأمريكي من البلاد، تفاوضت الحكومة على مسألة المدربين ووضعت ضوابط محددة لذلك".

تجدر الإشارة الى أنّ قادة الكتل السياسية اتفقوا بشأن موضوع الانسحاب الأمريكي على تكليف الحكومة أن تبدأ المحادثات مع الجانب الأمريكي وهي تكون مقتصرة على مسائل التدريب تحت اتفاقية الإطار الستراتيجي لحاجة العراق للتدريب وأن القادة السياسيين سيراقبون المحادثات للنظر في أي اتفاق نهائي مع الجانب الأمريكي.

إلا أن النائب عن ائتلاف دولة القانون إبراهيم الركابي أشار الى إمكانية اعطاء هذه الحصانة وقال في تصريح إلى "المدى" انه "قبل فترة تمت إثارة هذا الموضوع في الإعلام وتم توجيه الكثير من الأسئلة حوله وقد قمت بمناقشته داخل كتلتنا، ولكن مثل هذا الأمر غير مطروح رسميا بالوقت الحاضر ولا يوجد مدربون ولا اتفاق معهم، وان اتفاقية سحب القوات الأمريكية تسير بصورة طبيعية، اما موضوع الحصانة فقد طرح فقط فيما يخص أعضاء السفارة الأمريكية واشخاص وعناصر تابعين لها، وان منحهم الحصانة أمر طبيعي في الأعراف والقوانين الدولية، اما موضوع المدربين، فلم تتطرق دولة القانون لمثل هذا الامر حتى الآن.

وأضاف أما أعضاء الملحق العسكري التابع للسفارة الأمريكية فان الحصانة مكفولة لهم أيضا أسوة بأقرانهم العراقيين في سفارات دول العالم المختلفة.

واستطرد قائلا "اما في حالة اصرار الجانب الأمريكي على منح الحصانة للمدربين الأمريكيين او حتى من غير العاملين في السفارة فإن دولة القانون ليس بنيتها الانفراد بقرار الموافقة وإنما ستتحمل باقي الكتل المشاركة في العملية السياسية مسؤولياتها في اتخاذ مثل هكذا قرار لتتحمل جميع الكتل تبعات أي تصرف أمريكي مستقبلا مبني على هذه الموافقة".

كما اشار النائب الركابي الى ان الرأي الحالي لأعضاء دولة القانون هو مع خروج القوات الأمريكية من العراق حسب الجدول الزمني المتفق عليه، وليس بالنية اعطاء أي حصانة لغير العاملين بالسفارة الأمريكية حسب السياقات والأعراف الدولية ونسبة التمثيل الدبلوماسي الذي سيتفق عليه لاحقا بين البلدين.

بدوره شدد النائب عن التيار الصدري رافع عبد الجبار على عدم الركون للتصريحات الإعلامية الا في حالة وجود اقرار رسمي من قبل الحكومة، في اشارة للتصريحات الأمريكية بهذا الصدد بين النائب وجود صراع وتباين بين خطابين في السياسة الخارجية الأمريكية، الأول لوزارة الخارجية الأمريكية والثاني لوزارة الدفاع، وبين النائب في تصريح الى "المدى" أن رأي الائتلاف الوطني ضد بقاء القوات الأمريكية في العراق بعد انتهاء المهلة المتفق عليها.

كما صرح عبد الجبار عن وجود هواجس لدى قيادة كتلته من تحويل الاتفاقية الامنية الى مذكرات تفاهم بين الوزارات العراقية ونظيراتها الامريكية، واضاف اننا لم نر حتى الآن أي مذكرة تفاهم بين الوزارات العراقية او حتى على مستوى الحكومة، ولم نجد هناك اي مباحثات بين الجانبين بهذا الصدد، وفي حال وجود مثل هذه الاتفاقيات فان لكل حادث حديث، كما أكد النائب الصدري أن موضوع بقاء المدربين لم يحسم حتى الآن بين البرلمان والحكومة، وشدد على رفض التيار الصدري لبقاء اي قوات أمريكية على الاراضي العراقية تحت اي مسمى كان، كما استهجن النائب التصريحات لبعض السياسيين والقادة الأمنيين بعدم جاهزية القوات الأمنية العراقية لصد اي هجوم خارجي كما صرح بذلك رئيس اركان الجيش العراقي بابكر زيباري واصفا اياها بغير المسؤولة.

الشهرستاني: شخصيات معروفة متورطة بملف العقود الوهمية

العيساوي يسلم رئاسة الوزراء كتاب ترشيح عفتان لوزارة الكهرباء

بغداد/ المدى

أكد نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة ووزير الكهرباء وكالة حسين الشهرستاني، أمس تورط شخصيات معروفة في عقود الكهرباء الوهمية التي أبرمت مع شركات ألمانية وكندية، معتبراً أن سمعة الوزارة تأثرت بهذه القضية، فيما نفى موافقة لجنة الطاقة في مجلس الوزراء على العقود.

جاء ذلك في وقت أعلن القيادي في كتلة الحل والنائب عن ائتلاف العراقية زياد طارق الذرب، أن وزير المالية والقيادي في قائمته رافع العيساوي أرسل كتاباً رسمياً الى رئيس الوزراء نوري المالكي منذ ستة أيام، يتضمن ترشيح عبد الكريم عفتان لتولي وزارة الكهرباء.

وقال الشهرستاني في تصريحات صحفية"، إننا "بانتظار نتيجة التحقيق لمعرفة إذا كان هناك تورط لأعضاء في مجلس النواب أو آخرين في صفقة العقود الوهمية"، مبيناً أن "التحريات التي أجريناها لم تكتمل بشكل نهائي وملف العقود أحيل على النزاهة وهي تحقق به حالياً". وأضاف الشهرستاني أنه "تم تزويدنا بالنتائج التي تم التوصل إليها بشأن الأطراف المتورطة بالقضية في العاصمة الأردنية عمان، وتم ذكر أسماء محددة وذكرت في وسائل الإعلام، ولكن هناك من يقف خلف هذه الشركات لدى مسجل الشركات وهي أسماء معروفة وستتم مقاضاتها".

وتابع الشهرستاني "الملفت للنظر أن هناك من يحاول من خلال وسائل الإعلام أو وسائل أخرى ملتوية أن يبرئ المسؤولين الحقيقيين عن الصفقة ويحرف الموضوع الى اتجاهات أخرى تثار حولها الشكوك"، مبيناً أن "عدم أخذ النتائج بنظر الاعتبار ومحاولة التشويش على الرأي العام تجعل المواطن يشك في القصد من هذا الأمر".

واعتبر الشهرستاني أن "سمعة وزارة الكهرباء تأثرت نتيجة هذه القضية، مؤكداً في الوقت نفسه أن "الإجراءات، بينها إقامة دعوى في ألمانيا وكندا ضد الشركات المسجلة".

وفي السياق نفسه، أكد الشهرستاني أن "التحري عن الشركات من مسؤولية وزارة الكهرباء وليس لجنة الطاقة أو اللجنة الاقتصادية، كونها لا تملك الأجهزة الإدارية للتحقق من صحة المعلومات الشركات"، مستدركاً بالقول إن "الأخيرة توافق على نقل طلب الوزارة إلى مجلس الوزراء لمناقشته".

وذكر الشهرستاني أن "قرار مجلس الوزراء ولجنة الطاقة كان توجيهاً واضحاً بالتعاقد مع الشركات المصنعة الأصلية وليس مع شركات وسيطة وأخرى ورقية".

من جانبه قال النائب عن ائتلاف العراقية زياد الذرب في تصريح للوكالة الإخبارية للأنباء: إن العراقية أرسلت كتاباً رسمياً يتضمن ترشيح عبد الكريم عفتان لوزارة الكهرباء،حيث سلم الكتاب وزير المالية رافع العيساوي للمالكي، منذ خمسة ايام، مؤكداً أن المالكي لم يرفض عفتان عند تقديمه أسماء مرشحي العراقية للكهرباء حينذاك.

وفي وقت سابق أعلن النائب عن ائتلاف العراقية زياد طارق الذرب، انسحابه من ترشيحه لتولي ادارة وزارة الكهرباء، متهماً رئيس الوزراء نوري المالكي بتقديم التسهيلات للوزارات المقربة من حزب الدعوة.

وقال الذرب في تصريح سابق: "اعلن انسحابي من الترشيح لوزارة الكهرباء، وذلك لان عملها يحتاج الى تعاون جميع القائمين بالحكومة، الا ان المالكي ينظر الى الوزارات الخدمية ومنها الكهرباء، على اساس من يديرها،" موضحاً اذا كانت الوزارة من حزب المالكي فأنه يقدم لها التسهيلات، وإذا كانت من خارجه فيبدأ التضييق عليها من خلال الوزارات التي تساند الوزارات الخدمية، وبهذا لا يمكن بناء الدولة. وأضاف النائب عن العراقية: ان الوزارة من حصة القائمة ولكتلة الحل حصرياً، وان الكتلة ستقدم مرشحا بديلا عني لإدارة الكهرباء.

واشار الذرب، الى ان العراقية تريد العمل بغير النفسية التي يعمل بها البقية، وترغب بخدمة المواطن، كاشفاً عن وجود ضغوطات كانت تمارس ضد وزير الكهرباء المستقيل رعد شلال، ولا توجد أية عقود وهمية يتحملها.

وكان قيادي آخر في العراقية اعترض في وقت سابق على ترشيح عفتان، بحجة انه لا يتناسب وحجم المرحلة الحالية، مطالبا بترشيح أشخاص لديهم الخبرة والكفاءة.

وقال طلال الزوبعي في تصريح صحفي سابق إن "ترشيح عبد الكريم عفتان من قبل كتلة الحل لتولي مهام وزارة الكهرباء لا يتناسب وحجم المرحلة الحالية"، معتبرا "عفتان غير مهني وسبق وأن رشح للوزارة وتم رفضه".

وطالب النائب بـ"أن يتم ترشيح شخص كفء وذي خبرة عالية لشغل وزارة الكهرباء"، داعيا إلى "رفض الترشيح لأن هناك مسؤولين في وزارة الكهرباء لديهم خبرة أفضل من غيرهم" بحسب قوله.

وكانت وسائل إعلام نشرت خبرا مفاده أن كتلة الحل المنضوية ضمن القائمة العراقية والتي ينتمي إليها وزير الكهرباء المستقيل رعد شلال رشحت عبد الكريم عفتان لتولي مهام إدارة وزارة الكهرباء وأن رئيس الوزراء نوري المالكي اختار المرشح عن القائمة العراقية للمهمة.

وكان مصدر في رئاسة الوزراء كشف في الـ٧ من الشهر الماضي، أن رئيس الحكومة نوري المالكي أصدر قرارا بإقالة وزير الكهرباء رعد شلال على خلفية إجراء الأخير عقودا وهمية مع شركتين ألمانية وكندية بقيمة تصل إلى مليار و٧٠٠ مليون دولار،كشفها عن طريق الصدفة وزير التخطيط العراقي الأسبق جواد هاشم وأرسل تفاصيلها في رسالة إلى رئيس الوزراء نوري المالكي في نهاية الأسبوع الماضي.

وأعلنت القائمة العراقية بزعامة أياد علاوي، في السابع من آب الماضي، أنها ستبادر إلى محاسبة وزير الكهرباء المقال رعد شلال الذي ينتمي إليها، بشأن العقود التي أبرمت مع شركات وهمية، مؤكدة أن قضية هذه العقود تستحق التصدي لها والمحاسبة من قبل جميع الكتل السياسية، فيما اتهم ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي جهات سياسية في التورط بقضية عقود وزارة الكهرباء مع شركات وهمية، وفي حين توقع قرب الإعلان عن ملفات فساد أخرى، أكد أن الدور الرقابي لمجلس النواب غير مفعّل بالشكل المطلوب.